

الشريعة هي الحل لمشكلة المخدرات في إندونيسيا

الخبر:

تخطط إندونيسيا لتعديل قوانين المخدرات، بحيث يتم إرسال المستخدمين إلى مراكز إعادة التأهيل بدلاً من السجن، وذلك في إطار نهج "العدالة الإصلاحية" المضمن في قانون العقوبات الجديد المقرر اعتماده عام 2026. وتهدف الحكومة، بقيادة وزير التنسيق سيريل إهزا ماهيندرا، إلى معالجة مشكلة الاكتظاظ في السجون، حيث يشكل المحكوم عليهم في قضايا المخدرات نسبة 70% من النزلاء. وبينما تظل العقوبات على تهريب المخدرات صارمة، يرى الخبراء أن إعادة التأهيل قد تؤدي إلى اكتظاظ مراكز العلاج، ويدعون إلى إلغاء التجريم. كما يطالبون باتباع نهج صحي يركز على التنقيف واستهداف التجار الرئيسيين بدلاً من المستخدمين الصغار. وأكدت جينيفر أغاثا، وهي مستخدمة سابقة للمخدرات، على أهمية الانضباط الشخصي والالتزام بالتعافي، مشيرة إلى أن المخدرات لا تجلب سوى المشاكل. (ABC)

التعليق:

قضية تجارة المخدرات وتعاطيها في إندونيسيا تستمر في إظهار اتجاه مقلق نحو الارتفاع. واعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر 2024، كُشف عن 38,786 قضية مرتبطة بالمخدرات، مع تحديد جاكارتا كأكثر المناطق عرضة للخطر. علاوة على ذلك، أفادت الشرطة الوطنية بأنه منذ كانون الثاني/يناير وحتى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2024، تعاملت مع 36,451 قضية مخدرات. هذه الأرقام تسلط الضوء على خطورة تهديد المخدرات في إندونيسيا، حيث أصبحت شبكات التهريب أكثر تجزراً وتورطت فيها عناصر متعددة.

هذا الارتفاع في القضايا المرتبطة بالمخدرات ناجم عن عوامل أساسية عدة؛ من أبرزها الفساد داخل الأجهزة الأمنية. فالفساد يقوض الجهود المبذولة لمكافحة تهريب المخدرات بفعالية. فبعض المسؤولين المكلفين بتطبيق القانون متورطون بدلاً من ذلك في شبكات المخدرات، إما من خلال قبول الرشاوى أو المشاركة النشطة في التجارة. هذا الوضع يخلق ثغرات تسمح للعصابات بمواصلة أنشطتها حتى تحت مراقبة السلطات الأمنية.

عامل رئيسي آخر هو نقص وعي الناس وفهمهم لمخاطر المخدرات. إن قلة التنقيف حول هذه القضية تجعل المجتمع، لا سيما الشباب، عرضة لإغراء تجربة المخدرات. كما أن نقص الوصول إلى المعلومات الدقيقة والمؤثرة حول الآثار الضارة للمخدرات يزيد من تفاهم الوضع، خصوصاً بين الفئة العمرية المنتجة. وكثيرون لا يدركون المخاطر الجسيمة التي تنجم عن تعاطي المخدرات، سواء من حيث الصحة أو الحياة المجتمعية أو الأفاق المستقبلية.

كما أن مشكلة المخدرات في إندونيسيا تنبع من ضعف تطبيق القانون وعدم المساواة المجتمعية والاقتصادية. إن الفساد في تطبيق القانون يضعف تأثير العقوبات الرادعة على مرتكبي الجرائم المرتبطة بالمخدرات، ما يمنحهم شعوراً بالإفلات من العقاب يمكنهم من مواصلة أنشطتهم غير القانونية. ومن ناحية أخرى، تؤدي الفجوات المجتمعية والاقتصادية إلى دفع الأفراد للبحث عن دخل بطرق غير قانونية، مثل تجارة المخدرات. ويتفاقم هذا الوضع بسبب انخفاض مستوى التعليم الذي يحد من فهم الناس للمخاطر والعواقب المترتبة على الانخراط في أنشطة مرتبطة بالمخدرات.

من وجهة نظر الإسلام، تتطلب معالجة مشكلة المخدرات نهجاً شاملاً. فالإسلام يؤكد على أهمية التطبيق الصارم والعدل للقوانين ضد جميع المخالفات، بما في ذلك الجرائم المرتبطة بالمخدرات. العقوبات المناسبة من المتوقع أن تردع المجرمين وتمنع الآخرين من ارتكاب جرائم مماثلة. علاوة على ذلك، يشجع الإسلام على بناء مجتمع يقوم على القيم الدينية التي تعلم الأفراد تجنب السلوكيات الضارة مثل تعاطي المخدرات. التعليم الديني القوي هو المفتاح لتزويد الأفراد بمبادئ أخلاقية وأدبية راسخة. كما يشدد الإسلام على واجب الدولة في ضمان رفاهية رعاياها من خلال تلبية احتياجاتهم الأساسية مثل التعليم والصحة والعمل. كما أن آليات مثل الزكاة والإنفاق توفر دعماً مباشراً للفقراء والمحرومين، ما يعالج الأسباب الجذرية للفجوات المجتمعية والاقتصادية.

ومع ذلك، لا يمكن تنفيذ أحكام الإسلام بفعالية إلا في ظل دولة إسلامية يقودها خليفة. وبتطبيق أحكام الإسلام بشكل شامل، يمكن معالجة مشكلة المخدرات بدقة وعمق، بما يضمن الوقاية والعدالة في مواجهة هذه القضية الملحة.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

عبد الله أسوار